

تجربة دول جنوب شرقي آسيا

■ تذكر دول جنوب شرقي آسيا كمثال ناجح على التحول الذي استهدف نمواً سريعاً عزز من فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التوسع في الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإرشاد الزراعي واعتماد التكنولوجيا والانتقال إلى نشاطات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية مُوجهة نحو التصدير (World Bank, 1993). وقد قدمت هذه الدول خمسة عناصر رئيسية للنجاح كدول قادرة ذات توجه تنموي عالي Capable Developmental States وهي:



- تفضيل البراغماتية على الدوغمائية بمعنى التركيز على النتائج بدلاً من الجدال حول أيديولوجية معينة.
- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعليم جيد لبناء قدرات بشرية ملائمة للتنويع الاقتصادي والتصنيع والبحث والابتكار.
 - تعبئة الموارد الوطنية لتمويل السياسات التنموية.
- تعزيز المنافسة في أسواق التصدير لدفع الاستثمار المنتج وزيادة الإنتاجية.
- توجيه إيرادات الموارد الطبيعية إذا وجدت لخدمة تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات لتجنب الأزمات الاقتصادية قدر المستطاع.



تجربة ماليزيا في التخطيط الاستراتيجي

- حتى نهاية خمسينات القرن الماضي كانت معظم دول شرق آسيا ومن بينها ماليزيا - موضوع هذه الدراسة - في مؤخرة الدول الآخذة في النمو. ولكن هذه الدول ومنذ مطلع ستينات القرن الماضي اتخذت مساراً تنموياً متسارع المعدلات حققت من خلاله قفزت تنموية هائلة تم وصفها بالمعجزة الآسيوية في بعض الكتابات ومنها المؤلف المهم الصادر من البنك الدولي عام 1993م بعنوان "المعجزة الشرق آسيوية: النمو الاقتصادي والسياسة العامة".



- وكان ضمن ما ورد في هذا المؤلف حول تجربة دول شرق آسيا، أن هذه الدول حققت نمواً اقتصادياً سريعاً ومتكافئاً اجتماعياً نتيجة لإتباعها مجموعة من السياسات الاقتصادية، التي كانت محصلتها النهائية توفير وتعزيز ثلاثة عوامل أساسية للنمو الاقتصادي في إطار من الاستقرار الاقتصادي الإجمالي. وأشار المؤلف إلى أن العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي التي تم توفيرها وتعزيزها هي:
 - " تراكم رأس المال المادي والبشري بمعدلات مرتفعة.
 - التخصيص الكفؤ للموارد الاقتصادية.
 - التطور التقني المعزز للنمو الاقتصادي.



ملاحظات أولية

 تكتسب تجربة التنمية في ماليزيا أهمية خاصة للدول الإسلامية، كونها تجربة تتم في دولة إسلامية استهدفت التنمية والنهوض الاقتصادي في إطار سياسة منفتحة على العالم الخارجي. وتستمد هذه التجربة قيمتها وتفردها من أنها محاولة جربئة للدخول في دائرة العولمة مع الحفاظ على درجة كبيرة من هامش الوطنية الاقتصادية. يعود نجاح هذه المعادلة الصعبة وإلى حد كبير للقيادة الحكيمة لرئيس الوزراء الماليزي الدكتور مهاتير محمد، الذي ركز منذ مجيئه للحكم على ثالوث "النمو، التحديث والتصنيع" باعتباره يتضمن ثلاث أولوبات اقتصادية وطنية. كما ركز على مفهوم: ماليزيا كشراكة بين القطاع العام والخاص، من ناحية، وشراكة بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.



وقد اتجهت جهود الدولة خلال الفترة المذكورة إلى معالجة نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد، من خلال:

- التركيز على التنويع الاقتصادي،
- وتحديث القطاع الزراعي، وزيادة إنتاجيته، وتطوير المناطق الريفية
- التوسع في إنتاج بدائل محلية للمنتجات الصناعية المستوردة ثم التوجه نحو التصدير لدفع النمو.
- وكان أحد نتائج ذلك النمو الاقتصادي، زيادة هامة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتتطور هام في الهيكل الاقتصادي المعد العرب وتعجم الصادرات. (أنظر الأشكال التالية لمقارنة ماليزيا وتونس).



التخطيط للتنمية

لقد فرض الواقع العملي والتحديات الجمة الداخلية والخارجية على ماليزيا منهجية تجزئة الأهداف الكبرى والسعي لتحقيقها بصورة متدرجة و مرحلية. ولأجل ذلك تم تبني التخطيط بآفاقه الزمنية المختلفة (طويل – متوسط – قصير الأجل)، وكان لذلك أثر فعال في بلورة الهيكل التنظيمي لإدارة الاقتصاد الماليزي وتحديد مهام مكوناته المختلفة.

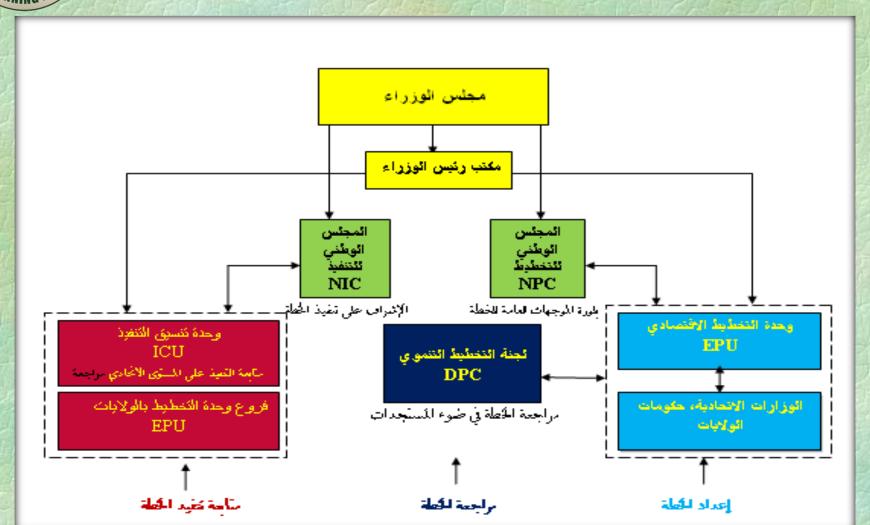


التخطيط للتنمية

ويعتبر المجلس الوطني للتخطيط أعلى جهة مختصة بشأن القرار المتعلق بالسياسة العامة للدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وهو عبارة عن لجنة اقتصادية منبثقة من مجلس الوزراء، تضم في عضويتها مجموعة من الوزراء الرئيسيين. وبالإضافة للمجلس الوطني للتخطيط، فإن هناك مجلساً وزارياً آخريختص بالشؤون الاقتصادية هو المجلس الوطني للتنفيذ، الذي يهتم بالمسائل المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشروعات.



شكل (1): هيكل جهاز التخطيط الماليزي





■ وعليه فإن عملية التخطيط في ماليزيا بمراحلها المختلفة (إعداد -مراجعة - تنفيذ - متابعة تنفيذ للخطط) تتم تحت إشراف مباشر من رئيس الوزراء والمجالس الوزارية، وتضمن مشاركة فعالة من قبل الجهات المختصة (وحدة التخطيط الاقتصادي، الوزارات، حكومات الولايات، لجنة التخطيط التنموي ووحدة تنسيق التنفيذ)، ومن خلال ذلك الجهد المشترك تتكامل عملية التخطيط بعناصرها ومراحلها المختلفة وفق آليات تضمن جودة الخطط وكفاءة تنفيذها. وتستند فلسفة التخطيط للتنمية في ماليزيا على المرتكزات التالية:

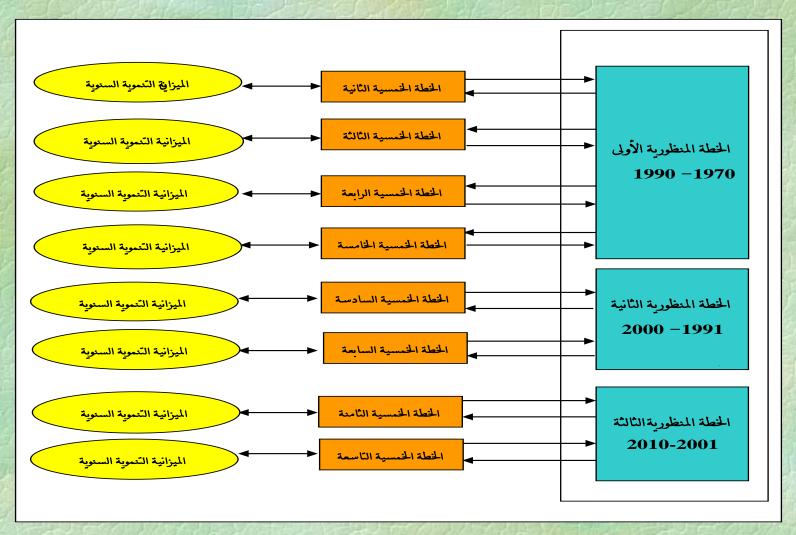


- نظام اقتصادي مختلط يلعب فيه القطاع الخاص دوراً حيوياً بمساندة الدولة.
- تقوم الدولة برسم الخطوط العريضة لمحاور السياسات والتوجهات لمسار الاقتصاد، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- والتجهيزات المناسبة والإطار المؤسسي والتجهيزات الأساسية الضرورية، التي تمكنه من المساهمة بحرية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.
- تتم عملية التخطيط للتنمية على مستوى ثلاثة آفاق زمنية متتالية هي: المدى الطويل، المدى المتوسط والمدى القصير، تتكامل في ما بينها لتحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد الماليزي، وذلك على النحو

التالي المعهد العربي للتخطيط



شكل (2): مسار عملية التخطيط الاقتصادي في ماليزيا وأفقها الزمني عَ





السياسات الاقتصادية الرئيسية في ماليزيا

• السياسة الاقتصادية الجديدة 1970-1990: كانت سياسة التنمية الماليزية قبل عام 1970 تهدف بشكل أساسي إلى تسريع النمو الاقتصادي، مع التركيز على حفز الصادرات الماليزية وتنمية أسواقها العالمية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الماليزي قد نمي بمعدلات حقيقية مرتفعة خلال فترة ما بعد الاستقلال وحتى عام 1970، بلغ متوسطها السنوي نحو 6%، إلا أنه لم يكن هناك من اهتمام كاف بالجوانب التوزيعية، أي الجوانب المتعلقة بالتوزيع العادل لعوائد النمو والثروة بين أفراد المجتمع، الأمر الذي نتج عنة اختلالات اقتصادية واجتماعية بين المجموعات العرقية المختلفة. فقد أدى انتشار الفقر والتباين في مستويات الدخول بين تلك المجموعات إلى ازدياد حدة التوتر في المجتمع الماليزي، مما استلزم صياغة سياسات للتصدي لذلك الوضع ومعالجته.



ا من أهم الملامح البارزة للسياسة الاقتصادية الجديدة تركيزها على النمو السريع للاقتصاد، كونه شرطاً مهماً لتوفير الفرص الاقتصادية للفقراء والمجموعات العرقية المحرومة، وتمكينهم من المشاركة في النشاطات الاقتصادية، مما يسهم في انتشالهم من الفقر وتحسين أوضاعهم المعيشية. فقد كان من منطلقات السياسة الاقتصادية الجديدة أن عدالة التوزيع يجب أن تتحقق في إطار ديناميكي، يتم فيه إيجاد ثروات جديدة يتم توزيعها بصورة عادلة، وليس من خلال إعادة توزيع ما هو قائم وموجود من ثروات مملوكة للأفراد، وبالتالي عدم المساس بالمكتسبات السابقة للعرقيات المختلفة، التي استفادت من الأوضاع السائدة في المرحلة السابقة لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، وذلك حرصاً من الدولة على ترسيخ مبدأ الوئام الاجتماعي بين كافة أفراد المجتمع، وتوفير البيئة الاجتماعية المناسبة لتطبيق السياسة الجديدة.



كما أعطت السياسة الاقتصادية الجديدة قدراً كبيراً من الاهتمام للتنمية البشرية، لإعادة تأهيل الكوادر البشرية الوطنية وإكسابها المزيد من المهارات، ورفع قدراتها للاندماج بصورة أكبر في فعاليات النشاط الاقتصادي. وقد ركزت البرامج المنفذة للسياسة الاقتصادية الجديدة على المشاريع التي تولد الدخل، واقتصرت المساعدات المباشرة المقدمة في إطارهذه السياسة على الحالات الاستثنائية فقط، وكان الهدف من ذلك ضمان اعتماد الفقراء على أنفسهم في المشاركة بالنشاطات الاقتصادية، عملاً بمبدأ أن الدولة تساعد الفقير ليساعد نفسه.



• وقد غطت تلك البرامج كافة أقاليم ماليزيا و نالت المناطق الريفية حظاً وافراً منها، حيث تضمنت معظم استراتيجيات التنمية الريفية برامج لاستئصال الفقر، تم بموجها توفير فرص وظيفية لسكان المناطق الريفية وزيادة ملكيتهم من الأراضي الزراعية، ومدهم بالمدخلات والخدمات الزراعية المساعدة، وتشجيع نمو الصناعات الصغيرة في القرى. و كان الهدف من وراء تلك البرامج زيادة الدخول في المناطق الريفية بمعدلات تفوق معدلات النمو في المناطق الحضرية ذات الدخول المرتفعة، بما يؤدى في نهاية الأمر إلى تقليص الفوارق في الدخول بين الريف والحضر



- وامتد نشاط البرامج الموجهة للمناطق الريفية إلى توفير التجهيزات الأساسية، مثل الطرق والكهرباء والماء، والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والدعم الغذائي، بالإضافة إلى توفير وحدات سكنية لقاطني السكن العشوائي، الأمر الذي أسهم بصورة كبيرة وفعاله في رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة في تلك المناطق. من جانب آخر، ركزت برامج إعادة هيكلة المجتمع على عدة محاور هامة هي:
- ا إنشاء مؤسسات متخصصة تحقق المصالح الاقتصادية للسكان الأصليين وتحمل الأعباء عنهم.
- اعتماد ترتيبات وأحكام خاصة لتسهيل مشاركة السكان الأصليين المعهد العربي التخطيفي النشاط الاقتصادي.



- تقديم مساعدات مالية ونقدية لرجال الأعمال من السكان الأصليين كجزء من المجموعات الموجهة نحو تنمية قطاع الأعمال الماليزي بصفة عامة، وزيادة ملكيتهم في المشروعات.
- تسريع تنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية وتوسيع نطاقها، مع الاهتمام بتوفير الأعداد الكافية من المدارس ذات التجهيزات الحديثة، وإمدادها بالمدرسين الأكفاء خاصة في المناطق الريفية.
 - ويادة ملكية السكان الأصليين في مشاريع الخصخصة.
- تخفيض عدم التوازن في التوظيف، لجعله يعكس التكوين العرقي القائم في مختلف القطاعات والمستويات الوظيفية في كافة ولايات ماليزيا، بالإضافة إلى مراعاة الربط بين النمو السريع في القطاعات وأنماط توزيع العمالة بينها، وذلك لضمان تحقيق أقصى استيعاب ممكن للعمالة الوطنية في دائرة النشاط الاقتصادي.



وبصورة اجمالية، كان سجل الإنجازات التي تحققت عبر تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة باهراً ومتميزاً، فقد نتج عن الأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي بصورة شاملة في عملية التنمية الماليزية وتطبيق إستراتيجية مكافحة الفقر وإعادة هيكلة المجتمع تحقيق تحسن ملحوظ في توزيع الدخل، حيث انخفضت نسبة الأسرالتي تقع تحت خط الفقرمن 49.3% في عام 1970 إلى 16.5% بنهاية مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة في عام .1990



سياسة التنمية الوطنية 1991-2000: أعلنت الحكومة الماليزية في عام 1991 أن هدفها هو أن تصبح ماليزيا بحلول عام 2020م، أمة صناعية متقدمة، من خلال استدامة معدل النمو الاقتصادي عند مستوى الـ 7% سنوباً، وإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني والقطاع الصناعي بصفة خاصة، وذلك باعتماد منهج التحديث التقني وزيادة المحتوى المعرفي في المنتجات الصناعية كأساس لإحداث نقلة نوعية في القطاع الصناعي وعبره في الاقتصاد ككل، من خلال التشابكات الأمامية والخلفية. وقد حددت الرؤية المستقبلية تسعة تحديات إستراتيجية على النحو التالي:



- التحدي الأول: توحيد الأمة الماليزية.
- التحدي الثاني: إيجاد مجتمع ماليزي حروآمن ومتطور.
- التحدي الثالث: تشجيع بناء مجتمع ديمقراطي ناضج.
 - التحدي الرابع: قيام مجتمع ذو أخلاق فاضلة.
 - التحدي الخامس: تكوين مجتمع حر ومتسامح.
 - التحدي السادس: تأسيس مجتمع علمي ومتقدم.
 - التحدي السابع: إنشاء مجتمع الرفاهية.
- التحدي الثامن: تحقيق العدالة الاقتصادية، بمعنى تحقيق التوزيع العادل الثروات الأمة.
- التحدي التاسع: إنشاء اقتصاد متطور ومزدهر تسود فيه المنافسة ويتسم بالديناميكية والمرونة.

KUWAIT KUWAIT

وقد حرصت دولة ماليزيا عند التوجه لتنفيذ رؤيتها المستقبلية لعام 2020 على تبني مبدأ التدرج، فأعدت الخطة المنظورية الثانية التي غطت الفترة (1991-2000)، ثم الخطة المنظورية الثالثة التي تغطى الفدرة (2001-2001)، وارتبط تنفيذ هاتين الخطتين المنظورتين بسياستين رئيسيتين للدولة الماليزية تم تبنهما كمرجعية عامة لسياسات الخطط المنظورية، فتم تضمين الخطة المنظورية الثانية في إطار سياسة التنمية الوطنية 1991-2000، التي حلت محل السياسة الاقتصادية الجديدة 1970-1990، واحتوت على نقلات كبيرة، وأعطت أبعاداً جديدة لجهود التنمية، مع مواصلة تبني نطاق من السياسات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة.



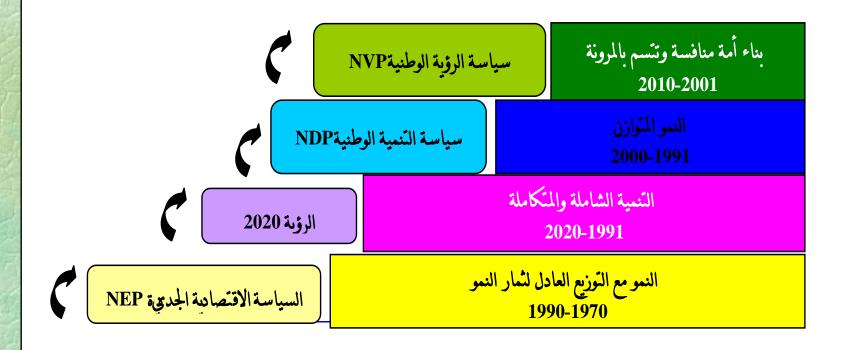
الما الخطة المنظورية الثالثة، فقد تم إعدادها في إطار سياسة الرؤية الوطنية الوطنية 2010-2010، التي تعد تطويراً لسياسة التنمية الوطنية، فضلاً عن كونها حلقة من حلقات تنفيذ الرؤية المستقبلية لعام 2020، وفي ما يلي أهم ملامح سياسة التنمية الوطنية وسياسة الرؤية الوطنية:



" تمثل الهدف الأساسي لسياسة التنمية الوطنية في تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، مع الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ مبدأ الأمة الماليزية الواحدة. ومن هذا المنطلق، ركزت سياسة التنمية الوطنية على ضرورة إرساء دعائم اقتصاد ديناميكي قادر على إيجاد المزيد من الفرص أمام كافة المواطنين، وبتيح الموارد اللازمة لتوسع النشاط الاقتصادي. وقد حرصت هذه السياسة على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص، وتحويل الاقتصاد الماليزي إلى اقتصاد صناعي حديث يلعب دوراً محورياً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لماليزيا، ويكون قادراً على مواجهة التحديات المحلية والعالمية.



شكل (3): السياسات الاقتصادية الرئيسية في ماليزيا





سياسة الرؤية الوطنية 2010-2001: جاءت سياسة الرؤية الوطنية كحلقة من حلقات السياسات الاقتصادية المتواصلة، التي اتبعتها ماليزيا لمواجهة تحديات الرؤية الماليزية حتى عام 2020، وارساء قواعد اقتصاد قوى ومتطور ينعم فيه المجتمع بعدالة التوزيع، والحربة، ومستوى معيشى مرتفع، وتعاون فعال بين أبنائه في ظل شراكة اجتماعية متميزة، وبيئة فعالة تفجر الطاقات الخلاقة لدى أبنائه، وبما يزيد من القدرات الابتكارية والتنافسية لماليزيا في مواجهة المنافسة العالمية التي تفرضها بيئة العولمة، ويحقق في النهاية هدف الأمة الواحدة المتطورة.



ركزت المحاور الرئيسية لسياسة الرؤية الوطنية على:

- تطوير أجهزة الدولة وتحديثها بصورة كبيرة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية وتحسين نوعية الخدمات العامة، وبناء دولة تتسم بالمرونة والديناميكية، وتعزيز قدرة القطاعات المالية والمؤسسية لمواجهة الصدمات
- بناء القدرات التنافسية لمواجهة المنافسة العالمية (تعميق البعد المعرفي في الاقتصاد الماليزي واحداث نقلة نوعية في حجم المحتوى المعرفي للمنتجات الماليزية، وتكثيف عمليات البحث العلمي وتوطين واستنباط التقنيات الحديثة).
- تنمية الموارد البشرية لتوسيع نطاق القوى العاملة التي تتسم بالمهارات والمعرفة الحديثة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للعمالة الوطنية (تحسين لمنظومة التعليم والتدريب الماليزية ودعم نظام معلومات سوق العمل المحلى).



شكل (4): أهم أركان سياسة الرؤية الوطنية

بناء دولة تتسم بالمرونة

> تنمية مجتمع ينعم بالمساواة

تنمية اقتصاد قائم على المعرفة

تحقيق تنمية مستدامة بيئياً

> تعزيز أهمية تنمية الموارد البشرية

تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

مواجهة المنافسة العالمية

يلخص الجدول رقم (1) بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي الرئيسية للخطة المنظورية الأولى مقارنة بما استهدفته الخطة.

جدول رقم (1): المستهدف والمحقق من المؤشرات الاقتصادية الكلية للخطة المنظورية الأولى1971-1990

المحقق		المستهدف			
مؤشرات أخرى %	معدل النمو %	مؤشرات أخرى	معدل النمو %	البنود	
	6.7		8.0	الناتج المحلي الإجمالي	
新学的 宣示	6.1		6.2	الاستهلاك الخاص	
20 73 T	7.1		9.1	الاستهلاك العام	
	9.8	1/200	8.5	الاستثمار الخاص	
	10.5		10.1	الاستشار العام	
SECTOR	9.1		7.1	الصادرات	
	9.7		5.2	الواردات	
Jan Jan L	3.3		3.3	القوى العاملة	
6.0	12/12/11	3.6	一种是怎	معدل البطالة كتسبة من القوى العاملة	
31.6		30.0		الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
33.8		22.3		الاستثمارات كتسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: Economic Planning Unit, opp2, 1991-2000, opp3, 2001-2010 المصدر:



الخطة المنظورية الثانية 1991-2000: عُرفت الفترة ما بين 2000-1991 بفترة الازدهار والتنوع وتزامنت بدايتها مع إعلان الرؤية المستقبلية للاقتصاد الماليزي، التي هدفت إلى أن تصبح ماليزيا أمة متطورة بحلول عام 2020. كما تم خلال تلك الفترة إعلان تنفيذ سياسة التنمية الوطنية التي كان هدفها الأساسي تسريع النمو الاقتصادي مع مراعاة عدالة التوزيع.



- تتلخص أهم الأهداف الاقتصادية الكلية للخطة المنظورية الثانية 2000-1991 في الآتي:
- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره 7% خلال مدة الخطة، وذلك استناداً إلى معدلات النمو المتوقعة للاقتصاد العالمي، وما تتمتع به ماليزيا من موارد طبيعية وبشرية، والسياسات المتبعة لتمكين القطاع الخاص من تفعيل دوره البناء، وإمكانيات التمويل المحلية المتوقعة من المدخرات الوطنية والنمو المتوقع لتلك المدخرات، والجهود المبذولة في مجال الابتكارات التقنية وتنمية الموارد البشرية.



- الاستثمارات الخاصة بمعدل سنوي متوسط قدره 8% خلال فترة الخطة، لترتفع قيمتها من 23.8 مليار رنجت في بداية الخطة إلى نحو 51.4 مليار رنجت في عام 2000. كما استهدفت الخطة أن ينمو الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي متوسط قدره (7.2%). وتوقعت الخطة أن يشكل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الخاص قوة الدفع الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- نمو الصادرات بمعدل سنوي متوسط قدره 6.3%، مع إحداث تغيير جذري في هيكل الصادرات لصالح السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية. وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة في صادرات السلع الأولية الناجمة عن زيادة الصادرات النفطية ، إلا أن الخطة توقعت انخفاض نصيها في إجمالي الصادرات، بينما توقعت زيادة مساهمة الصادرات من السلع المصنعة في إجمالي الصادرات من 58.8% في عام 1990 إلى 81.8%



- الحداث زيادة كبيرة في نسبة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، لمقابلة الطلب المتنامي عليها، وذلك على حساب سلع الاستهلاك المباشر.
- المحافظة على معدلات التضخم السائدة خلال الخطة المنظورية الأولى وقدرها (4.6%)، وذلك على الرغم من توقع نمو الرقم القياسي لأسعار الواردات بأكثر من 5% خلال فترة الخطة، وما لذلك من آثار على معدلات التضخم داخل ماليزيا.
- تخفيض معدل البطالة إلى 4% في عام 2000 مقارنة بنحو 6% في عام 1990، وذلك في ضوء نمو العرض من العمالة بنحو 2.9%، ونمو الطلب عليها بمعدل 3.1% خلال مدة الخطة.



- كما حققت الخطة المنظورية الثانية لدولة ماليزيا العديد من الإنجازات في مختلف المجالات. فعلى صعيد أداء الاقتصاد الكلي، يمكن رصد الإنجازات التالية:
- حقق الاقتصاد نمواً سنوياً متوسطاً قدره 7%، وهو المعدل الذي استهدفته الخطة المنظورية الثانية. وقد حدث ذلك على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها ماليزيا خلال الفترة 1998-1997.
- إيادة معدل دخل الفرد من نحو 5616 رنجت في بداية الخطة إلى نحو 8188 رنجت في عام 2000.



■ ساهم نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والبالغ نحو 1.8% بنسبة 25.5% من نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال مدة الخطة نتيجة للتطور المطرد في تقنيات الإنتاج المستخدمة، مقابل مساهمة بلغت نحو 13% خلال الخطة المنظورية الاولى. في حين ساهم النمو الراجع لرأس المال بنحو 50.2% من نمو الناتج المحلى الاجمالي، أما مساهمة النمو الراجع لعنصر العمل المباشر، فقد انخفضت إلى نحو 24.3% في الخطة المنظورية الثانية مقابل 36.1% في الخطة المنظورية الاولى (جدول 2).



جدول (2): مساهمة عناصر الإنتاج في النمو (%)

معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي	الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج	عنصر رأس المال	عنصر العمل	المؤشر	الفترة
6.7	0.9	3.4	2.4	معدل النمو	الخطة المنظورية الأولى
100	13	50.9	36.1	المساهمة	OPP1
7	1.8	3.5	1.7	معدل النمو	الخطة المنظورية الثانية
100	25.5	50.2	24.3	المساهمة	OPP2

. Economic Planning Unit, "The Third Outline Perspective Plan 2001-2010", opcit, P 66 المصدر:



- حققت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في القطاع الصناعي نمواً سنوياً قدره 5.1% خلال فترة الخطة.
- وفي جانب الطلب، ساهم كل من الاستثمار العام والصادرات من السلع والخدمات بالنصيب الأكبر في النمو الاقتصادي خلال مدة الخطة.
- توسع الاستثمار العام ونمى بمعدل حقيقي قدره 10.5% في المتوسط سنوياً، ليبلغ نحو 32.7 مليار رنجت عام 2000 مقابل 12.1 مليار رنجت عام 1990 ويمثل نحو 15.4% من الناتج المحلى الإجمالي.

- KUWAIT NEW MENTAL MENTA
 - حققت الصادرات السلعية نمواً كبيراً خلال فترة الخطة، حيث نمت بنحو 12.4% في المتوسط سنوياً. ومن جهة أخرى ارتفعت مساهمة الصادرات الصناعية من 58.8% في عام 1990 إلى نحو 85.2% من إجمالي الصادرات السلعية، بعد أن حققت معدل نمو بلغ 21.1 % في المتوسط سنويا، مقابل انخفاض الأهمية النسبية لكل من الصادرات الزراعية والصادرات التعدينية إلى نحو 6.1 % و7.2% عام 2000 مقارنة بـ 19.6% و18.3% على التوالي في عام 1990.
 - نمت الواردات السلعية بمعدل سنوي قدره 11.4% في المتوسط خلال مدة الخطة، وكان معظمها من السلع الوسيطة و الرأسمالية التي تطلبها التوسع الكبير في القطاع الصناعي حيث مثلت نحو 88.9% من إجمالي الواردات السلعية لعام 2000.

- حققت أوضاع ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال مدة الخطة، وبصفة خاصة حقق الحساب الجاري فائضاً قدره نحو 31.1 مليار رنجت في عام 2000 وبما يمثل 11% من الناتج المحلى الإجمالي.
- الخطة، الخطة المعدل التضخم نحو 3.4% سنوياً خلال مدة الخطة، وشهدت فترة الخطة استقراراً في الأسعار بشكل عام.
- سجل الاقتصاد الماليزي خلال مدة الخطة مستوى عال في نمو المدخرات الوطنية، التي ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31.6% في عام 1990 إلى نحو 39% في نهاية مدة الخطة، وهو ما فاق النسبة التي استهدفتها الخطة وهي 36.2% من جهة أخرى بلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 29% في عام 2000، وهي نسبة أقل من النسبة التي استهدفتها الخطة لذلك

- KUWAIT, WEING WEING
 - ونتج عن تلك التطورات في مجالي الاستثمار والادخار أن بلغ حجم الفائض في ميزان الموارد (الادخار الاستثمار) نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، بينما لم تزد الخطة المستهدفة له عن 1.7%.
 - توسعت فرص التوظيف خلال مدة الخطة ونمت بمعدل سنوي قدره 3.3%. وبقيت معدلات البطالة في أدنى مستوياتها، إذ بلغ معدل البطالة نحو 3.1% في عام 2000 مقارنة بمعدل 4% توقعته الخطة.
 - شهدت مدة الخطة تغيراً هيكلياً في تركيبة قوة العمل نتيجة للزيادة في الإنتاج كثيف رأس المال واستخدام التقنيات الحديثة، وسجلت المهن التقنية والمهنية نمواً كبيراً وشكلت نحو 28.8% من فرص العمل الجديدة التي توفرت خلال مدة الخطة.



يلخص الجدول رقم (3) أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي الرئيسية

للخطة المنظورية الثانية مقارنة بما استهدفته الخطة.

جدول (3): المستهدف والمحقق من المؤشرات الاقتصادية الكلية للخطة المنظورية الثانية

المحقق		المستهدف		
مؤشرات أخرى %	معدل النمو %	مؤشرات أخرى %	معدل النمو %	البنود
	7		7	الناتج المحلي الإجمالي
	5.5		7.2	الاستهلاك الخاص
	5.5		5.8	الاستهلاك العام
	2.9		8.0	الاستثمار الخاص
Section of the	10.5		0.4-	الاستثمار العام
CHICA	12.4		6.3	الصادرات الصادرات
	11.4		5.7	الواردات
	3.3		2.9	القوى العاملة
3.1		4		معدل البطالة كسبة من القوى العاملة
39		36.2		الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
29		34.5		الاستثمارات كتسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المدر: 15 Ibid, PP 67, 69, 71.



الخطة المنظورية الثالثة 2001 -2010: مع بداية الألفية الثالثة دخل الاقتصاد الماليزي مرحلة جديدة تزامنت مع العقد الثاني من التنمية في ظل الرؤية لعام 2020، ورفعت ماليزيا شعار نحو اقتصاد مرن وتنافسي بدءاً من عام 2001 وما بعدها. وشرعت ماليزيا بتنفيذ ما يعرف بسياسة الرؤية الوطنية، مركزة على إيجاد اقتصاد مرن ومنافس عالمياً.



وتستهدف الخطة تحقيق نمو متسارع يرتكز إلى تعزيز القدرات والطاقات المحلية وتحسين أساليب الإنتاج وتقنياته، بما يؤدي إلى زبادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وتحقيق ميزات سعرية للمنتجات الماليزية، تساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الماليزي في السوق العالمي. وترمى الخطة أيضاً إلى إتاحة فرص متنامية للقطاع الخاص في قيادة عملية التنمية وزيادة دور السكان الأصليين في فعالياتها المختلفة، إسهاماً في تعزيز دخولهم وتحسين نوعية حياتهم وبناء مجتمع ماليزي عادل. وترتكز الاستراتيجيات القطاعية للخطة المنظورية الثالثة على ما يلى:



- تقوية قطاع الصناعة التحويلية من خلال تطوير روابط قوية بين وحداته، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعات العنقودية، فضلاً عن تحسين القاعدة الصناعية التقنية في سياق التوجه نحو زيادة سرعة التحولات الهيكلية في الاقتصاد لتهيئته للتكيف مع العولمة.
- ا إعادة هيكلة وتحديث القطاع الزراعي ليكون أكثر ديناميكية وتنافسية.
- تعزيز أوضاع قطاع الخدمات ليكون قوة دفع رئيسية للنمو الاقتصادي.
- توسيع نطاق تغطية التجهيزات الأساسية والمنافع العامة، وكذلك تحسين كفاءة ونوعية الخدمات المقدمة.



- تحسين إمكانية الوصول للخدمات الاجتماعية ونوعيتها، من أجل تحسين نوعية الحياة بما يحقق آمال وطموحات المواطنين في حياة كربمة.
- تسريع معدلات بناء القدرات والطاقات في مجال العلوم والتقنية، وتشجيع أنشطة البحث والتطوير لتعزيز التنافسية والكفاءة.
- تعزيز الاستخدام الأخلاقي لتقنية المعلومات والاتصالات في كل قطاعات الاقتصاد الماليزي لتعزيز الإنتاجية، وزيادة المحتوى المعرفي للفعاليات الاقتصادية المختلفة.
- ا إعادة هيكلة القطاع المالي وزيادة قدرته على مواجهة الصدمات والتفاعل بمرونة مع متطلبات عملية التنمية.



- تنمية قوى عاملة قادرة على مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة، ومؤهلة لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل، بما يعكس انسجام مخرجات منظومة التعليم والتدريب مع احتياجاته.
- ويادة الفرص التعليمية والتدريبية للفقراء، من أجل إكسابهم المهارات التي تتيح لهم فرص الانتقال بسهولة من القطاعات ذات الدخول المنخفضة، إلى القطاعات ذات الدخول المرتفعة، مما يسهم في تحسين دخولهم وأوضاعهم المعيشية.



- وتتلخص أهم توجهات الخطة المنظورية الثالثة على الصعيد الاقتصاد الكلي في الآتي:
- تحسين الإنتاجية من خلال تعزيز مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج
 في النمو الاقتصادي الكلي.
 - تحقيق نمو يستند إلى الطلب المحلي.
 - تعزيز دور القطاع الخاص في قيادة دفة الاقتصاد.
 - تحقيق توازن مستدام في ميزان المدفوعات.
 - ترقية أداء قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.
 - تحقيق أدنى نسبة ممكنة لمعدل التضخم واستقرار الأسعار.
 - تحقيق فائض في موازنة القطاع العام.
- تحقيق نسبة معقولة في مستوى المدخرات الوطنية كمصدر هام للاستثمارات. المعهد العربي التخطيط



استراتيجية التصنيع الماليزية

- تكثفت عمليات التنمية الصناعية خلال حقبة سبعينات القرن الماضي، من خلال تشجيع الصناعات التصديرية كثيفة العمالة في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة، حيث أصبح قطاع الصناعة التحويلية قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وخلال النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، تم التركيز على مجموعة من الصناعات الثقيلة لتوسيع وتعميق القاعدة الصناعية للبلاد، حيث تم إنشاء صناعات الحديد والصلب والاسمنت، كما تم إطلاق مشروع السيارة القومية. وبدءاً من منتصف الثمانينات وضعت الحكومة الخطة الصناعية الرئيسية الأولى التي غطت الفترة 1986-1995، وركزت على نوعين من الصناعات:
 - الصناعات التصديرية التي لا تعتمد على موارد محلية، المعهد العربي التنظيط التي تستند إلى قاعدة الموارد المحلية.



- كذلك تم تشجيع الصناعات الصغيرة وإعطاؤها المزيد من الحوافز لكي تتجه نحو الأنشطة التصديرية، وتم تشجيع القطاع الخاص لي يلعب دوراً أكبر في عمليات التصنيع والتصدير. ومع بداية حقبة تسعينات القرن الماضى بدأ التركيز على الصناعات ذات المحتوى التقني المتقدم، لكي يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية، من خلال توجهه إلى الصناعات والأنشطة التي تولد قيماً مضافة عالية، وبدأ الاهتمام ينصب على البحوث والتطوير، حيث كان الأداء ضعيفاً في هذا المجال، وقد نتج من هذه السياسة التشجيعية قيام بعض الشركات الدولية بإنشاء مراكز بحوث وتطوير خاصة بها في ماليزيا، أهمها شركات دولية مثل: موتورولا وشارب. وقد أدت هذه السياسات إلى حدوث توسع ملموس في صناعة المكونات والأجزاء التي تستخدمها تلك الشركات.



وفي عام 1996، صاغت ماليزيا مشروع الطريق السريع لتقنية الوسائط المتعددة، ليكون بمثابة محرك إضافي لعمليات النمو ومسانداً لعمليات التنمية الصناعية عالية التقنية. وتم تحديد عشرة فروع للصناعات عالية التقنية لتطويرها، على النحو التالي:

- صناعة أشباه الموصلات
- المعدات الطبية والعلمية.
 - التقنية الحيوية.
 - الألياف الضوئية.
 - تقنية الأتمتة.



- مناعة المواد الحديثة.
 - صناعة البرمجيات.
- الصناعات الفضائية.
- صناعة الطاقة الجديدة.
- صناعة الإلكترو- ضوئيات.



ويهدف مشروع الوسائط المتعددة إلى خلق بيئة متكاملة، تمتلك جميع العناصر الضرورية التي تؤهلها لأن تكون بيئة استقبال عالمية في مجال تقنية الوسائط المتعددة. ومن المخطط أنه بحلول عام 2020، سوف تكون (12) مدينة ماليزية متصلة بالطريق السريع العالمي للمعلومات ومرتبطة بالمدن الذكية الأخرى في العالم. كذلك تخطط ماليزيا أن تعمل نحو (500) شركة عالمية من شركات تقنية المعلومات انطلاقاً من ماليزيا، مستقدمة معها "الكوادر التقنية" المميزة في مجال أنشطة "البحوث والتطوير".



الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المتقراء التجربة الماليزية في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه يلاحظ أنها تعد من أكثر التجارب نجاحاً في استخدام الحوافز لاستقطاب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لصناعات وقطاعات مختارة، كما أنها تتسم بالدينامكية والمرونة، حيث تم بصورة مستمرة تعديل هياكل وطبيعة الحوافز المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ضوء متطلبات وأهداف التنمية الوطنية، فانتقلت وجهة الحوافز من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيع الاستثمارات المتجهة نحو مجالات وقطاعات محددة، كالقطاعات الصناعية عالية التقنية وكذلك الصناعات التصديرية.



- كما تم الربط بين الحوافز ومساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية مهارات قوة العمل الماليزية وترقية التقنيات المستخدمة بما يعزز من قدرات ماليزيا التنافسية. ومن أهم سمات نظام حوافز الاستثمارات الأجنبية المعمول به حالياً في ماليزيا تغطيته بصورة تفصيلية وتمييزية للعديد من قطاعات النشاط الاقتصادي (الصناعية، الزراعية، السياحية، الفنادق والخدمات)، فضلاً عن تغطيته لمجالات التدريب واستخدام الوسائط المتعددة والتقنيات المتطورة، كما تغطى حوافز الاستثمار مجالات البحث والتطوير، وأنشطة حماية البيئة.



- وتنقسم الحوافز التي تمنحها ماليزيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نوعين رئيسيين يتمثل أحدهما في منح إعفاء جزئي أو كلي من ضريبة الدخل يستمر لفترة محددة، ويتمثل الثاني في إعفاءات من الضرائب غير المباشرة ومنها ضريبة الواردات ورسوم الإنتاج.
 - ويمكن استعراض أمثلة لأهم الحوافز الاستثمارية القطاعية فيما يلي:
- الحوافز الرئيسية في قطاع الصناعات التحويلية: تتمتع الشركات المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية بالحوافز المقدمة لكل من الوضع الريادي أو إعفاء من ضريبة الاستثمار، وتشمل حوافز الوضع الريادي إعفاءاً جزئياً أو كاملاً من ضريبة الدخل لفترة زمنية محددة، أما الإعفاء من ضريبة الاستثمار فيكون على رأس المال المستثمر الذي تم إنفاقه منذ بداية إنشاء المشروع. وفيما يلي بعض من أنواع الحوافز المقدمة للشركات

المناعية



- حوافز الشركات التي تستخدم تقنيات عالية: ويقصد بها الشركات المستثمرة في مجال التقنيات الجديدة المطورة، وتمنح هذه الاستثمارات إما حوافز الوضع الريادي المتمثلة في إعفاء كامل (100%) من ضريبة الدخل يستمر لمدة خمس سنوات أو منحها ضريبة إعفاء من الاستثمار يعادل 60% من إنفاقها الرأسمالي لمدة خمس سنوات.
- الحوافز الاستثمارية للمشاريع الاستراتيجية: ويقصد بها تلك الاستثمارات ذات الأهمية الوطنية، مثل الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (الصناعات الثقيلة)، التي تستخدم تقنيات عالية ولها أثر كبير على الاقتصاد الوطني. وتمنح مثل هذه المشاريع حوافز الوضع الريادي، بحصولها على إعفاء كامل لمدة عشر سنوات من الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة، أو إعفاء الاستثمار لمدة خمس سنوات لما يعادل 100% المهد العربية إلى المراسمالي.



- الحوافز المتعلقة بتقوية الروابط الصناعية: وتُستهدف بها الشركات التي تكون لها روابط أمامية و/أو خلفية مع الصناعات المحلية القائمة، وتمنح هذه الشركات إعفاءاً كاملاً (100%) من الدخل الخاضع للضريبة لمدة خمس سنوات، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار لمدة خمس سنوات لما يعادل 60% من إنفاقها الرأسمالي.
- الحوافز المقدمة لصناعة الآلات والمعدات: وتقدم للشركات المنتجة لأنواع معينة من المعدات والآلات أو أجزاء من الآلات المستخدمة في بعض الصناعات. وتمنح هذه الشركات إعفاءاً ضريبياً يصل إلى 100% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة عشر سنوات، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار يصل إلى 100% من نفقاتها الرأسمالية ولمدة خمس سنوات.



اعفاءات إعادة التشغيل: وتمنح للشركات التي تقوم بتوسيع طاقاتها الإنتاجية وتحديث مرافق إنتاجها وتتكلف مقابل ذلك نفقات إضافية. ويتم منح هذه الحوافز في شكل إعفاء من ضريبة الاستثمار لمدة خمس سنوات لما يعادل 60% من نفقاتها الرأسمالية.



- حوافز الاستثمار في قطاع السياحة: وتهدف هذه الحوافز إلى تشجيع الاستثمار في مختلف أنشطة السياحة ومجالاتها، ومنها: بناء الفنادق، معسكرات العطلات ومشروعات الاستجمام الجماعية التي تتسع لأكثر من 3000 شخص. وتمنح هذه المشروعات حوافز الوضع الريادي: متمثلة في إعفاء (70%) من دخلها الخاضع للضرببة لمدة خمس سنوات، أو إعفاء من ضرببة الاستثمار لمدة خمس سنوات لما يعادل 60% من إنفاقها الرأسمالي. كما تمنح للمشروعات السياحية حوافز أخرى، تتمثل في الخصم المزدوج لنفقات الترويج الخارجي كنفقات تنظيم المؤتمرات العالمية والمعارض التجارية.



 حوافز البحوث والتطوير: تمنح للشركات التي تقوم بعمل تصاميم جديدة أو تطور تصميمات قائمة، وتعتمد الحوافز المقدمة لشركات البحث والتطوير على علاقتها بالجهات المستفيدة من خدماتها. فإذا ما كانت الجهة المستفيدة غير تابعة لشركة البحث والتطوير يعفي (70%) من أرباح الشركة من ضرببة الأرباح لمدة خمس سنوات أو تعفى من ضرببة الاستثمار لفترة مماثلة. أما شركات البحوث والتطوير التي تمنح خدماتها لشركات تابعة لها، فتمنح إعفاءاً من ضريبة الاستثمار قدره 50% من نفقاتها الرأسمالية لمدة عشر سنوات. وبالنسبة للشركات التي تقوم بنشاطات بحثية وتطويرية داخل منشآتها، فإنه يمكنها الحصول على إعفاء قدره 50% من ضريبة الاستثمار على إنفاقها الرأسمالي لمدة خمس سنوات.



حوافز التدريب: وتهدف إلى تشجيع وتنمية القوى البشرية، وتستهدف الشركات التي تقوم بإنشاء معاهد تدربب مهنية وفنية، وتمنح هذه الشركات إعفاءاً من ضريبة الاستثمار على النفقات الرأسمالية تصل حتى 100% لمدة عشر سنوات. كما يمكن للشركات التي تنفق في مجال بناء مجمعات تهدف إلى توسيع التدريب الفني والمني لمنتسبها الحصول على نحو 10% إعفاء من ضرببة الاستثمار، وتمنح كذلك إعفاءات ضرببية على نفقاتها على المعدات التعليمية والتدريبية وعلى النفقات ذات الطبيعة التعليمية التي تدفعها لجهات خارجية.



- حوافز تقنية المعلومات والاتصالات: وتتضمن حوافز لتطوير البرمجيات باستحداث برمجيات جديدة في مجال الكومبيوتر، أو إجراء تعديلات أساسية على البرامج القائمة. وتمنح هذه الأنشطة ميزة الوضع الريادي، وإعفاء ضربي خاص بزيادة قيمة الصادرات الماليزية، وحوافز أخرى متعلقة بالإنفاق الرأسمالي، بالإضافة لعدد من الحوافز الاستثمارية الأخرى مثل الحوافز المطبقة في مجال صناعة السفن والنقل، والخدمات المتعلقة بالصناعات التحويلية.



حوافز الوسائط المتعددة في الممر العظيم: وبموجها تمنح الشركات العاملة في إنتاج وتوزيع وتشغيل منتجات الوسائط المتعددة وخدماتها داخل منطقة الممر العظيم [وهو عبارة عن منطقة ممتدة لمساحة (270) ميل مربع (9×30 ميل) تتوفر فيها بيئة محفزة لنشاط الشركات] حوافز تتمثل في إعفاء (70%) من الدخل من الضربية وإعفاء (100%) من نفقاتها الرأسمالية من ضريبة الاستثمار. كذلك يمكن أن تنال هذه الشركات حوافز لأنشطة البحوث والتطوير بالإضافة إلى بعض الحوافز غير المالية.



مُلاحظات ختامية

دور القطاع العام:

- استراتيجية مكمل ومسهل لجهود التنمية بالإضافة إلى دورها التقليدي في تهيئة البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.
- تطوير خطط على المدى الطويل والمتوسط والقصير تسعى لتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- مسؤولية إدارة الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياحي والاقتصادي والمالي.
 - تعزيز تحرير الاقتصاد وخلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص.
 - رسم اتجاهات واستراتيجيات جديدة للنمو.
- الحكم الصالح وشراكة مع القطاع الخاص واتحادات الصناعة والمنظمات غير الحكومية وإشراك المواطنين.



- توفير ديناميكية في قيادة الاقتصاد
 - محرك للنمو
- تحسين الكفاءة والإنتاجية من أجل خلق قطاع خاص ذو تنافسية عالية.
 - الشراك المستثمرين الأجانب في شراكة مفيدة للطرفين.
 - المشروع في البحث والتطوير والأنشطة الابتكارية لخلق الثروة.
- تطوير خطط على المدى الطويل والمتوسط والقصير للسعي لتحقيق الأهداف الوطنية.



عوامل نجاح التجربة الماليزية

- يمكن تلخيص أهم العوامل الجوهرية التي ساعدت على نجاح التجربة التنموية الماليزية في النقاط التالية:
- المناخ السياسي لدولة ماليزيا، الذي يتسم بالاستقرار ووضوح السياسات والتوجهات الحكومية.
 - اعتماد مبدأ التشاور الديمقراطي في عملية اتخاذ القرارات.
- انتهاج سياسة واضحة ضد التسلح النووي، مما ساعد ماليزيا على توجيه مواردها نحو التنمية بشكل اساسي، بدلاً من الإنفاق على التسلح وبناء الجيوش.



- تخصيص نسبة ملموسة من الإنفاق الحكومي لمشروعات البنية الأساسية، باعتبارها السبيل الرئيسي لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع المعدلات ومستدام على المدى الطويل.
- انتهاج استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان الدولة الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان، مع تبني كافة البرامج والسياسات الهادفة إلى رفع المستوى المهاري والحرفي للقوى العاملة الوطنية، وتحقيق المواءمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.



- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان، سواء كانوا من المواطنين أو الوافدين.
- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد المحلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، في ضوء نمو الوعي الادخاري بصورة كبيرة لدى المواطنين.
- تعامل ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني، خاصة في مجال نقل وتوطين التقنية واستنباطها.



- امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية لتنمية اقتصادها الوطني حتى عام 2020، ظل تنفيذها يتم بصورة مرحلية ومتدرجة من خلال خطط منظورية وخطط خماسية متتابعة ومتكاملة.
- الحرص على تحقيق درجة عالية من التنوع والتكامل في البنية الصناعية، وشمولها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الاستهلاكية، الوسيطة، الرأسمالية).
- تبني مبدأ "ماليزيا كشراكة" الذي ساهم في إيجاد تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.



ادارة حكومية رفيعة المستوى تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته، مستعينة بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لإنجاز أهداف محددة وفق اعتمادات مالية مضمونة، وفي هذا الإطار حددت كل جهة حكومية ميثاق شرف لها تلتزم به أمام كافة أفراد المجتمع.